

قانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣

في شأن إنشاء مجلس لإدارة معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما أرائه مجلس الدولة ،

وببناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس مجلس إدارة يكون السلطة العليا المهيمنة على المعمل والشرف على تصريف الأمور فيه طبقاً لهذا القانون دون القيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعه في مصالح الحكومة .

مادة ٢ - يشكل مجلس الإدارة المنصوص عليه في المادة السابقة على الوجه الآتي :

(١) وزير التجارة والصناعة رئسا

(٢) وزير المالية والاقتصاد أو من ينتبه عنه

(٣) وكيل وزارة التجارة والصناعة لانتاج و الشركات

(٤) مدير عام مصلحة السكك الحديدية

(٥) مستشار من مجلس الدولة تدبه شعبة الرأى المختصه

(٦) رئيس الامدادات والتقوين بوزارة الخارجية

(٧) مدير عام مصلحة الوقود

أعضاء

(٨) عضو من ذوى الخبرة بالادارة يختاره مجلس الوزراء لمدة ثلاثة سنوات ويكون هو العضو المتدب للادارة

(٩) عضو في يختاره وزير التجارة والصناعة من بين

المشتبهين بانتاج البترول وتجارته لمدة ثلاثة سنوات

(١٠) عضو من المميين بمسائل البترول يختاره وزير التجارة

والصناعة من الجامعات أو غيرها من الم هيئات الحكومية لمدة

ثلاث سنوات

قانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وببناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ / ١٩٥٣ قسم ١٨ (وزارة التقوين) باب ٢ (مصرفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٥٥٠٠ج (خمسة وخمسون جنيهاً) لصرف بدل طوارئ للضباط وصف الضباط والعساكر الذين قاموا بحملة مراقبة الأسعار عن المدة من أول إلى ٢٢ يونيو ١٩٥٣ .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من ميزانية القسم نفسه .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والتقوين تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقرار الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح.)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد الحليل إبراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ.ح.)

نائب وزير التقوين بالانتداب

حسن أحمد بغدادي